ظاهرة النمو بلا فرص عمل، لماذا لا ينطبق قانون أوكن على الإقتصاد المصري؟

The Phenomenon of Jobless Growth, Why does not okun, s law apply to The Egyptian Economy?

حازم حسانين محمد
ماجستير اقتصاد – جامعة بنها – مصر
Hazem.h1991@yahoo.com

فاطمة غنيم محفوظ
معيد اقتصاد –جامعة بنها – مصر

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل ظاهرة النمو بلا وظائف في مصر. وإعتمدت الدراسة في سبيل إختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها على نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ، لفحص التكامل المشترك بين متغيراتها. وتوصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال الفترة (1974-2016). إلا أن هذه النتيجة لا تعني إنطباق قانون أوكن على الاقتصادي المصري. والذي يعاني من ظاهرة النمو بلا فرص عمل، ولعل ما يؤكد تزامن معدلات نمو مرتفعة مع معدلات بطالة مرتفعة وبخاصة خلال الفترة (2004-2010). ويمكن أن تعزى ظاهرة النمو بلا فرص عمل في مصر إلى الطابع الهيكلي المزمن في تكوين الناتج التي تعتمد على مصادر غير مستدامة. وإلى جانب ذلك الإنفصال بين الأداء الكلي وأداء سوق العمل. مع الدخول في مرحلة الركود التضخمي. ناهيك عن تردي مستويات التعليم وعدم إقترانها بمتطلبات سوق العمل. كما أن سوق العمل في مصر ليس سوقا تنافسياً، ولا توجد به مؤسسات قوية وذات تأثير.

الكلمات المفتاحية : النمو بلا فرص عمل ، قانون أوكن، ARDL، مصر.

The present study aimed to analyze the phenomenon of Jobless Growth in Egypt. In order to test its hypotheses and achieve its objectives, the study relied on Autoregressive Distributed Lag (ARDL) to examine the integration of their variables. It found a long-term balance between the economic growth rate and the unemployment rate during the period (1974-2016). However, this result does not mean the Okun, s law to the Egyptian economy. Which is suffering from the phenomenon of Jobless Growth, and perhaps confirms the synchronization of high growth rates with high unemployment rates, especially during the period (2004-2010). The phenomenon of Jobless Growth opportunities in Egypt can be attributed to the chronic structural nature of output formation that relies on unsustainable sources. As well as the separation between overall economic performance and labor market performance with the onset of the inflationary recession. Not to mention the low levels of education and lack of association with the requirements of the labor market. Egypt's labor market is not a competitive market, and there are no strong and influential institutions.

www.mar...com

مقدمة :

يمثل الوصول إلى معدلات عالية ومستدامة للنمو الإقتصادي، إلى جانب إستقرار التوظف الكامل، الأهداف الأولى التي تسعى جميع الدول لتحقيقها سواء كانت نامية أو صاعدة أو متقدمة . وتشير العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة إلى واحدة من بين العلاقات الجدلية في الأدبيات الإقتصادية بشقيها النظري والتطبيقي . ويبقى قانون أوكن[1] معبراً عن هذه العلاقة، ومقرراً وجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فإذا سجل الأول ارتفاعاً، فإن الثاني يسجل تراجعاً والعكس صحيح. وبالرغم من وجود دراسات عديدة في البلدان المتقدمة حلت هذه العلاقة على وجه العموم، فإن الدراسات التي أجريت في عدد من الدول النامية تشير إلى أن العلاقة السابقة ليست أمراً مسلماً به، حيث تختلف من اقتصاد لآخر من زاويتي الاتجاه والمقدار. وليس هذا فحسب، بل إن هذه العلاقة قد تتعرض للتقلب في اتجاهها ومقدارها في لاقتصاد الواحد من فترة زمنية إلى أخرى [2].

ومن أبرز العوامل التي تحكم هذه العلاقة مدى اعتماد القطاعات الاقتصادية على العمالة، فكلما كانت عمليات الإنتاج كثيفة العمالة، زادت احتمالية وجود مثل هذه العلاقة وزادت من مرونة معدل البطالة للتغير في معدل النمو، أما إذا كانت القطاعات الإنتاجية تعتمد على نظام كثيف رأس المال بشكل كبير فإن درجة واتجاه هذه العلاقة يصبح محل شك. إضافة إلى ذلك فإن تركز النمو الاقتصادي في قطاعات معينة أو شموله لجميع أو معظم القطاعات يعتبر من العوامل المهمة في هذا الإطار، فإذا كانت القطاعات كثيفة العمالة هي التي تدفع عملية النمو الاقتصادي، فإن النمو في هذه القطاعات سيقلص من معدل البطالة، والعكس صحيح [3]. وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتقاد السائد غالبًا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيًا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم المشاريع وزيادتها.

وعلى ضوء ما تقدم، فإنه يوجد ترابط كبير بين تغيرات النمو وتغيرات معدل البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أوسلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض[4].

وهدفت دراسة (المصبح، 2011) ، إلى اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والتحقق من صحة قانون أوكن في الحالة السورية خلال الفترة 1970-2009، واستخدم الباحث نموذجين لاختبارهما سواء بمنهجية التكامل المشترك وتصحيح الخطأ أو بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS ونموذج ARD. وقد استخدم الباحث بيانات المجموعة الإحصائية السورية وبيانات مسوح قوة العمل في سورية لأعوام مختلفة. وتبين من هذه البيانات أن معدل البطالة في سورية مرتفع واستمر مرتفعاً ولاسيما بعد منتصف الثمانينات. كما تبين بأن البطالة متحيزة ضد الشباب والإناث والمتعلمين. وقد أظهرت النتائج أن كل تخفيض مقداره 1% في معدل البطالة يحتاج إلى معدل نمو في الناتج مقداره 4.5%.

وفي المقابل، إنتهت نتائج دراسة (فيصل، 2007) ، إلى إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و انخفاض في نسبة البطالة لا يؤكد على وجود علاقة قوية بين النمو و البطالة في الجزائر. و رغم معدل أن النمو إيجابي إلا أنه لا يمكن في الوقت الراهن من تخفيض نسب البطالة بشكل كبير. و لعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاع المحروقات، و الذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة.

وفي ذات السياق، سعت دراسة (خليفة ،2009)، إلى إختبار وجود العلاقة السالبة بين البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي و الاستهلاك في مصر خلال الفترة (1982-2004). وقد اثبتت النتائج الأثر السلبي للبطالة على المتغيرات الاقتصادية

www.mar...com

على المستوي الكلي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. ويؤيد هذه النتائج ما خلصت إليه دراسة (Hassan and Sassnpour, 2008)، في مصر خلال الفترة (1995- 2005)، من أن النمو المرتفع في الناتج لا يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض في معدلات البطالة إلا إذا كان مرتبطاً بالنمو في أنشطة كثيفة العمل، ومتزامناً مع تغيرات هيكلية في سوق العمل. وبتطبيق قانون أوكن على أربع دول عربية (مصر والمغرب والجزائر وتونس) توصل(Mossa,2008)، إلى أن نمو الناتج لا يترجم في شكل إرتفاع معدلات التوظيف . وكذلك دراسة (الشوربجي ،2009)، التي ذهبت إلى بحث أثر النمو الإقتصادي على العمالة خلال الفترة (1985-2005)، بإستخدام التكامل المشترك ونموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ، وإنتهت إلى وجود أثر معنوي ضئيل للنمو الإقتصادي على العمالة.وبالرغم من وجود معدلات مرتفعة للنمو في بعض الفترات مثل (1975-1979) والفترة (2004-2008)، لم يكن معدل البطالة ذات إستجابة للتغيرات في معدل النمو الاقتصادي. ما يعني أن النمو الإقتصادي في مصر هو نمو بلا فرص عمل Jobless Growth. وعليه، فإن الدراسة الحالية تحاول الوقوف الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة وتحليل جوانبها.

أهداف الدراسة :

1- تحليل ظاهرة النمو بلا وظائف في مصر .
2- التعرف على أسباب عدم إنطباق قانون أوكن على الإقتصاد المصري.

فرضيات الدراسة :

1- يمكن أن تعزى ظاهرة النمو بلا وظائف إلى الطابع الهيكلي المزمن للإقتصاد المصري من جانب، وإلى عدم إعتماد النمو على مصادر حقيقية من جانب آخر.
2- لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين تغيرات النمو الإقتصادي وتغيرات البطالة في مصر.

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة من أهيمة متغيرا النمو الإقتصادي والبطالة الذان يعدان أحد أهم مؤشرات الإستقرار الإقتصادي للدول. وتكمن وظيفة النمو في زيادة التشغيل وبالتالي محاربة البطالة والفقر فضلا عما ينبع عنها من آثار تمس الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

منهج الدراسة : تعتمد الدراسة في سبيل إختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها على نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطا الموزعة ARDL، لفحص التكامل المشترك بين متغيراتها .

ويتم تقسيم الدراسة إلى خمسة أقسام فضلاً عن المقدمة، يأتي في أولها العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة في النظرية والدراسات التطبيقية. فيما يختص القسم الثاني بتطور النمو الإقتصادي في مصر. ويحلل أيضا القسم الثالث تطور البطالة في مصر. فيما يتناول القسم الرابع المنهجية القياسية للدراسة. وإنتهاءً بالنتائج.

- **القسم الأول : العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة في النظرية والدراسات التطبيقية.**

1/1 الأطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والبطالة.

يمثل النمو الاقتصادي الدائرة الاولى والهدف الرئيسي الذي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه. ويعرف النمو الاقتصادي على أنه " مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية من أي نوع اقتصادية كانت أو اجتماعية. ويشير " كوزنتس" في تعريفه للنمو الاقتصادي إلى ثلاث عناصر رئيسية [5] :

- إرتفاع متواصل في الإنتاج.
- تقدم تكنولوجي.
- حدوث تغيرات في الإطار المؤسسي والسلوكي للأفراد.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن النمو الاقتصادي يعد أحد الموضوعات الهامة في النظرية الإقتصادية الكلية. كما أنه يتضمن طابعاً ديناميكياً، يجعله يتصل بغيره من العوامل الإجتماعية والسياسية وغيرها. ويعد معدل البطالة أحد أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم وتخطيط السياسات الإقتصادية ، وتقييم مدى فعاليتها. ويتفق " رمزي زكي " مع مكتب العمل الدولي في تعريف البطالة على أنها تضم [6] :

" كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ، ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى ". وهو الأمر الذي وَضع له مجموعة من الشروط تمثلت فيما يلي :

www.mar...com

- أن يكون الشخص قادر على العمل. - متاح للعمل وراغب فيه.
- يبحث عن العمل. - يقبل بمستوى الأجر السائد.
- لا يجد العمل.

وينطبق هذا التعريف على العاطلين، الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة أو الذين سبق لهم العمل وتركوه لسبب من الأسباب. وتعرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD البطالة بأنها " أولئك الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 عاماً فما فوق ولا يجدون عملاً خلال إسبوع. مع قيامهم بالبحث عن العمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية.2 كما يقدم " بول ساموبلسون ونورد هاوس " البطالة على أنها " العاطلين عن العمل الذين يعبرون عن مجموعة من الأفراد غير العاملين ، والذين يبحثون وبفاعليه عن منصب شغل أو ينتظرون العودة لعملهم".[7]

وأضافا إليها عدة شروط كالتالي :

- أن يقوم الشخص بجهد محدد لإيجاد وظيفة خلال الأسابيع الأربعة الأخيرة.
- أن يكون قد ترك العمل أو ينتظر أن يتم إستدعائه.
- أو أن يكون منتظراً تسلم إقرار عمل خلال الشهر المقبل.

فيما يرى البعض أن البطالة تعبر عن علاقة إختلال في سوق العمل بين العرض والطلب، في ظل معدلات الأجر السائدة. بينما يذهب البعض الأخر إلى أن البطالة هي عدم قدرة إقتصاد ما على توفير فرص العمل لقوة العمل المتاحة. وبناءً على ما تقدم، فإنه يكمن التمييز بين بعدين رئيسيين لمشكلة البطالة يتقدمهم عدم الإستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة وثانيهما الإستخدام غير الأمثل لتلك القوى.

ويتحقق النمو الاقتصادي عادة إما مدفوعاً بتغير كيفي يحدث في إتجاهين أحدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل، لكنه لا يؤدي إلى زيادة فرص العمل بإعتباره ناتج عن تحسن في النشاط الإنتاجي عبر زيادات الانتاجية لمجموعة العاملين الحاليين. أي أنه لا يؤدي إلى خفض كبير في نسب البطالة. فميا يذهب الإتجاه الآخر، إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بزيادة في كمية عرض العمل، والذي من شأنه أن يؤدي لتخفيض معدلات البطالة. وعليه، فالدول النامية تفشل في تخفيض معدلات الطبالة المرتفعة حتى وإن حققت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي[8]. **وهو ما ظهر على إثره مصطلح النمو بلا فرص عمل.**

1/2 النمو بلا فرص عمل : مفاهيم ونظرية ودراسات تطبيقية.

شهدت الثمانينات من القرن الماضي دخول اقتصادات البلاد المتقدمة وعديد من النامية في مرحلة معدلات لنمو الاقتصادي المرتفعة وتصاعد على إثرها مستوى المعيشة. ويعد العام 1984 أحد أهم الاعوام التي شهدت ما أطلق عليه " التعديل الكبير"، وبدا أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل قد خفتت خلال العقود الماضية. فمع تحقيق معدلات مرتفعة للنمو إزدادت معدلات البطالة وهو مع عرف تحت مسمى " النمو بلا فرص عمل ". ولا تعزي هذه الظاهرة لعوامل الاقتصاد الكلي فقط ، بل تمتد للعوامل المؤسسية أيضاً. وإنطلق النيوكلاسيك من نقطة عدم كمال سوق العمل التي نظروا إليها على أنها العنصر المسئول عن إنخفاض التوظف وظهور البطالة الطويلة الأجل. ومن هنا فإن التقلبات الاقتصادية لا تعكس إختبارات المستهلكين ولا التغيرات التكنولوجية. وإنتهو إلى أن عدم كمال سوق العمل هو المسؤل عن حدوث ظاهرة النمو بلا فرص عمل[9].

وقد تطرقت العديد من الدراسات التطبيقية **لتناول ظاهرة النمو بلا فرص عمل**، إذا أنها لا تخص حالة بعينها بل تمتد لتشمل كل من الدول النامية والمتقدمة. **فعلى مستوى الدول المتقدمة**، توصلت دراسة (**Moosa,1997**) لإنطباق قانون أوكن لدول ال**G7** , بينما قدرته دراسة (**Apple and jansson, 1999**) لكل من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. أما دراسة (**Lee, 2000**) فقد ركزت على 16 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . كما أوضحت دراسة (**semmeler and zhang ,2005**) أن هناك تغيراً هيكلياً فى العلاقة التى تربط النمو بالبطالة للولايات المتحدة الأمريكية. أما دراسة (**Groshen and potter ,2003**) فقد قامت بمقارنة نمو فرص العمل خلال المراحل المختلفه للدوره الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن نمو الوظائف والرواتب تزداد بسرعة بعد فتره الكساد اى خلال فترة الرواج والنمو الاقتصادى وهو ما يعني إنطباق قانون أوكن.

وعلى مستوى الدول النامية، حللت دراسة (**Aggarwal,2012**)، كل من معدل النمو ومعدل البطالة فى الهند. ووجددت أنه على الرغم من أن معدلات البطالة أخذت فى الارتفاع فى كافة أنحاء العالم، حيث تصل 28% فى اليونان واسبانيا بحلول

www.mar...com

نهاية عام 2014 فإن معدل البطالة فى الهند المحسوب على أساس اسبوعى لا يزال ثابت عند 3.6% عام 2013 وذلك على الرغم من نمو الناتج المحلى الاجمالى حقق نسبة 5% . مما يعنى عدم إنطباق قانون أوكن في الحالة الهندية. (**Mohan, 2014**). كما قدمت دراسة (العيد وبهدي،2012)، معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، للفترة الممتدة (1996-2011). وقد توصلت الدراسة إلى أن سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، وإنتهت أيضاً إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني ولكن بمعدلات مختلفة عن الاقتصاد الامريكي، ترتبط الاوضاع الاقتصادية الفلسطينية بالاحتلال الاسرائيلي أكثر من ارتباطه بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة.

كما وجدت دراسة (**Wolnicki, Kwiatkowski and Piasecki, 2006**)، حول بولندا باعتبارها اكبر بلد من بين البلدان التي إنضمت للإتحاد الاوروبي في بداية الألفية الجديدة في مايو 2004، أنه فى المدى القصير والمتوسط عند زيادة انتاجية الفرد وخاصة الناشئة عن ارتفاع نسبة راس المال الى العمل وما يتبعها من ادخال تحسينات على مهارات العمل والتوسع فى استخدام راس المال الكثيف وتكنولوجيا المعلومات , فان ذلك يصحبه انخفاض الطلب على العمالة وهو ما ينطبق مع تنبأت به نظرية هيكشر – أولين. هذا وقد وجد ان اوضاع سوق العمل البولندى تختلف كثيرا عن باقى دول الاتحاد الأوروبى فى الفتره (2002-2003). فقد كان معدل البطالة البولندى 3 مرات اكبر من متوسط البطاله لدى الإتحاد الأوروبى وارتبط ذلك المستوى العالمى من البطالة وتزامن مع ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى 0 وكذلك دراسة (**Haider,2011**) في باكستان، والتي أرجعت هذه الظاهرة إلى التحول في تكنولوجيا الإنتاج من الاعتماد على وسائل إنتاج كثيفة العمالة إلى وسائل انتاج كثيفة رأس المال. أما بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط فقد اجريت عدد محدود من الدراسات بصوره منظمة. وحللت دراسة (**Moosa , 2008**) مدى صلاحية قانون اوكن فى عدد من دول المينا وهى مصر والجزائر والمغرب وتونس. وتوصلت الدراسة إلى عدم صلاحية تطبيق القانون فى البلدان الاربعة. وعزت ذلك الى ثلاثة اسباب في مقدمتها: الشكل الغالب للبطالة فى تلك البلدان هى الاحتكاكية أو الهيكلية وليست بطالة دورية.و ثانيا- التوظف فى تلك البلدان يقوم بصفة أساسية إعتماداً على القطاع العام، مما ساهم فى جمود أسواق العمل بها. وثالثاً- القطاعات التى تسيطر على تلك الاقتصادات هى قطاعات كثيفة العمالة، وهو مايفسر عدم إرتباط معدل البطالة بمعدل النمو فيها .

وبالنسبه لدراسة (**keller and Nabil ,2012**)، فقد توصلت إلى أن اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، قد فشلت فى ايجاد فرص عمل كافية لسكانها المتزايدين تواكب النمو الاقتصادى وأن ثورات الربيع العربى الأخيره مثلت من عوامل مساهمة بفاعلية فى ذلك . وفي دراسة (**Abou Hamia,2016**)، في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **MENA**، في سبعة عشر بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.إعتماد على نموذج **ARDL**. خلال الفترة (1980 - 2013). وإنتهت نتائج الدراسة على النحو التالي : أولا، تشير نتائج التقدير إلى إنطباق قانون أوكون وأن خلق فرص العمل يرتبط بالنمو في ستة بلدان فقط من بين سبعة عشر بلدا هي الجزائر ومصر وإيران والأردن ولبنان وتركيا. ثانياً، تكشف نتائجنا أن التقديرات الصالحة هي بشكل عام أكبر في البلدان العربية من غير العربية في العينة. ثالثا، اختبار كوسوم من المربعات يؤكد أن قانون أوكون مستقر في الجزائر ومصر وإيران، بينما غير مستقر في الأردن، وغامض في لبنان وتركيا. رابعا، تشير تحليلات بيانات الفريق إلى أن قانون أوكون صالح لعينة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها؛ إلا أن التقدير كشف أن تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيف على خلق فرص العمل في المنطقة.

- **القسم الثاني : تطور النمو الإقتصادي في مصر.**

شهدت هذه المرحلة تحولات جذرية في النظام الإقتصادي المتبع، إذ تم التخلي عن النظام المركزي المخطط وتبني إقتصاد السوق ، وهو ما عرف بسياسة الإنفتاح الإقتصادي التي أطلقها الرئيس السادات. ولم يحقق الإقتصاد المصري معدلاً مرتفعاً في الناتج المحلي الإجمالي سوى خلال الفترة (1976– 1982/81) ، إذ حقق الإقتصاد المصري معدلات نمو حقيقي وصلت إلى 15.7 في عام 1982/81، وبمتوسط نمو سنوي 11.8% . وفيما يتعلق بأسباب هذا النمو والذي يظهر تزايد نصيب قطاع البترول من 2.9 % إلى 18.5 % في 1982/81 نتيجة إرتفاع أسعار النفط العالمية ، مقترباً من نصيب قطاع الزراعة البالغ 20.6

www.mar...com

% .وهو ما يشير إلى أن هذا النمو نتج عن زيادة قيمة الصادرت البترولية بالإضافة إلى زيادة تحويلات العاملين بالخارج وحصيلة المرور بقناة السويس[10].

وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي فقد حقق معدلات نمو تصل إلى 4.2 % في المتوسط خلال تلك الفترة . وقد تميز هذا النمو بتقلبات متكررة حول المعدل المتوسط تراوحت ما بين -3 ،0.5 % كحد أدنى عام 1992/91و 6.15 % بحد أقصى عام 1998/1997. وفي أعقاب تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي تم القضاء على بعض الإختلات على المستوى الجزئي. فبعد التراجع الحاد في بداية عقد التسعينات إستطاع الناتج المحلي الإجمالي أن يسترد عافيته في عام 1995/94ليصل إلى الذروة متجاوزاً معدل نمو قدره 6 % عام 1998/97. ويعزى هذا النمو إلى زيادة الإستثمارات من قبل القطاع الخاص وإستثمار القطاع العام في تحسين المرافق العامة والبنية التحتية [11].

وفي منتصف الألفية الأولى بدأت تعرض الإقتصاد المصري في عام 2004 لأزمة عرفت تحت مسمى " أزمة الركود والسيولة " إنخفض على إثرها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.1 بالمئة . ومنذ ذلك التاريخ أخذ معدل النمو إتجاها تصاعدياً حتى قبيل الازمة المالية العالمية ، إذ إرتفع إلى 6.8 عام 2006 وواصل الإرتفاع في عامي 2007 و2008 ليبلغ 7.1 و 7.2 على التوالي[12]. وقد صاحب معدلات النمو المرتفعة العديد من المشكلات الهيكلية مثل عجز الموازنة العامة وإرتفاع معدلات التضخم وعدم توازن المصادر القطاعية للنمو ، فضلاً عن الإعتماد المفرط على الإستثمارات المادية أكثر من الزيادة في الإنتاجية.

ومع نشوب الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) ، إنكمش الناتج المحلي العالمي بمقدار بمقدار 1.7 بالمئة عام 2009، وتزامن معه إنكماش التجارة الدولية بمعدل 6.1 بالمئة مع إنخفاض أسعار النفط العالمية إلى ما يقارب النصف. وعلى ضوء ما سبق من ناحية ، ومع تعدد القنوات الناقلة للأزمة من ناحية أخرى ، ذهب أحد الباحثين إلى أن آثار الأزمة العالمية بشقيها المالي والإقتصادي (الإنكماشي والركودي)، سوف تصل إلى مصر. وبالفعل فقد وصلت الأزمة وتمثل أهم مظاهر هذا الوصول في إنخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.7 بالمئة مقارنة بعام 2008 ، لكنه عاود الإرتفاع مرة أخرى ليبلغ 5.1 بالمئة في عام 2010 . ويعزي هذا الإنخفاض إلى تراجع معدلات الإستثمار المحلي والأجنبي وإنخفاض تحويلات العاملين بالخارج وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

وفي ظل تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وتفاقم الأحوال المعيشية ، نشبت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011 وما تلاها من تداعيات أثرت بالسلب على جميع المؤشرات الإقتصادية وهو ما دعى بعض المفكرين إلى القول بأن الإقتصاد المصري يمر بمرحلة ركود تضخمي. فضلاً عن تراجع الحالة الأمنية وتوقف العجلة الإنتاجية في بعض القطاعات وإنخفاض سعر الصرف وتفاقم العجز في الموازنة العامة وتراجع الإستثمارات الكلية بنسبة 3.7 بالمئة وإنخفاض الإحتياطات الدولية من 36 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 13.4 مليار دولار عام 2013، الأمر الذي إنعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل 2.2 و2.1 بالمئة عامي 2012 و2013 على الترتيب. وظل الوضع على ما هو عليه عام 2014 مسجلاً 2.2 % فيما زاد بما يقارب نقطة مئوية عام 2015 ليسجل 3.1 و4.4%عام 2016 طبقاً لبيانات البنك الدولي.

- **القسم الثالث : تطور البطالة في مصر.**

شهدت السياسة الإقتصادية في مصر منذ العام 1974 تحولاً كبيراً من الشرق إلى الغرب ، وتخلت الدولة عن مزاعمها الإشتراكية وإنطلقت نحو الرأسمالية أو ما عرف " بسياسة الإنفتاح الإقتصادي " أو عصر الإستثمارات. وبالفعل حقق الإقتصاد المصري معدلات للنمو الإقتصادي، لم يعرفها من قبل متأثراً بعوامل إيجابية شتى، يأتي في مقدمتها إرتفاع أسعار البترول وإيرادات قناة السويس وقطاع السياحة، وقد تزامن هذا مع فتح أسواق عمل للمصريين بالخارج وزيادة تحويلاتهم. وفي النصف الثاني من الثمانينات، بدت الصورة مغايرة تماماً وتقلصت قدرة الدولة على الإنفاق ، وبدأت تتخلى تدريجياً عن سياسة تعيين الخريجين ، في الوقت الذي تراجعت فيه إيرادات المصادر الرئيسية على إثر التراجع العالمي لأسعار البترول، وتأجج الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ، وتراجع الطلب على العمالة المصرية وعودة عدد من منهم ، فضلاً عن تدهور القطاع الزراعي. وسجلت معدلات البطال طبقا لبيانات البنك الدولي خلال الفترة (1974-1990) متوسط 5.3 %.

وشهدت فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي (1991-2008)، تفاقماً كمياً ونوعياً لمعدلات البطالة. ويعتبر عقد التسعينات بمثابة عقد الإنفجار لمعدلات البطالة. وأصبحت البطالة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع وتهدده تصاعد متوسط معدل البطالة ليسجل 9.67%.. وهو ما عزته دراسة (فوزي،2002) [13]، إن مكمن الخطورة الفعلي

www.mar...com

يرجع إلى أن معدلات البطالة المرتفعة ما هي إلا الوجه الآخر لتردي معدلات الإستثمار والتنمية كماً وكيفا ". وإنتهت الدراسة إلى أن تفاقم معدلات البطالة ، يرجع بالمقام الأول إلى عدم نجاح السياسة الإقتصادية بشكل عام والسياسة الإستثمارية على وجه الخصوص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكثيفة العمل في آن واحد. وبلغ متوسط معدل البطالة 11.78% في الفترة (2009-2016). وذلك على ضوء مجموعة من الإضرابات السياسية والإقتصادية التي أدت إلى ثورة يناير 2011، وما تلاها من تردي في أحوال البلاد.

- **القسم الرابع : تفسير ظاهرة النمو بلا فرص عمل في مصر.**

يعد تحقيق النمو الاقتصادي وإستدامته الهدف الأول الذي أحد تسعى جميع الدول نحو تحقيقه. وفي ذات الوقت يمثل أيضاً الوصول إلى التوظف الكامل لعنصر العمل، أحد تبعات أو مسببات هذا النمو. وبالرغم من إرتفاع معدل النمو الاقتصادي من 8.94% عام 1975 إلى 12.84% عام 1977 ، تصاعدت أيضاً معدلات البطالة من 2.7 إلى 3.3%. وفي الفترة (2004-2010) حقق الإقتصاد المصري معدل للنمو متوسطه 6.92% ، سجل معدل البطالة متوسط 9.69%. وكذلك تميزت معظم سنوات عقدي الثمانينات والتسعينات بأداء إقتصادي ضعيف وغير مستقر وصاحب معدلات النمو المتواضعة للناتج المحلي الإجمالي، الذي ظل لسنوات عديدة محتوى الشغيل فيه غير كاف لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد لسوق العملوهو ما يعني أن معدل النمو الاقتصادي لم ينعكس في شكل زيادة في فرص العمل. ويمكن ان تعزى هذه الظاهرة إلى عدة أسباب، نعرضها كما يلي :

1. **عدم توازن المصادر القطاعية للنمو** ، حيث إتسم النمو في مصر سواء المحقق في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، أو المحقق في النصف الثاني من العقد الأول من الألفية ، بكونه نمى على مصادر ريعية مثل إرتفاع أسعار البترول على إثر حرب أكتوبر 1973. وجاءت الفترة الثانية نتاج بعض الإستثمارات الاجنبية وقطاع السياحة وإيرادات قناة السويس. وقد شهدت فترة الدراسة تراجع القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج والتي وصل إلى 11.9% عام 2016 مقارنة ب 3.5% عام 1974. فيما ظلت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج شبة ثابتة من (17.77%) عام 1974 إلى (17.07) عام 2016. بما يعني أن النمو الذي حدث في الاقتصاد المصري في فترات معينة لم يكن مرتبط بقطاعي الصناعة أو الزراعة.
2. **ضعف قدرة أساليب الإنتاج المستخدمة في إستيعاب أعداد كبيرة من العمال** [14]، فتكوين النمو يقف على قدم المساواة في تأثيره على أداء سوق العمل مع أوضاع معدل النمو الإقتصادي ومدى إستدامته. وتشهد على ذلك أحوال الإقتصاد المصري منذ عقد السبعينات وحتى وقتنا الراهن. ذلك أن المعدلات المرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي التي ميزت النصف الثاني عقد السبعينات - والتي تراوحت بين 7% و 10% كمتوسط سنوى – لم يكن محتوى التشغيل فيها كثيفاً ، وكان المصدر الرئيسي للنمو الإقتصادي، القطاعات ذات الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال (كالبترول) ، ومن ثم فقد كان عقد السبعينات هو عقد النمو بلا وظائف أو ما يطلق عليه JOBLESS .GROWTH. ولم يختلف االوضع في العقد الأول من الألفية الجديدة ، فبالرغم من تحقيق معدل نمو تجاوز في بعض السنوات حاجز 7% ، إلا أنه لم ينعكس على مستوى التشغيل.[15] ومن ثم لم تعد العوامل الداعمة للنمو الإقتصادي تمارس الدور الذي كانت تقوم به من قبل، خاصة مع حدوث تغير هيكلي في بنية الإقتصاد المصري لصالح القطاعات الخدمية.
3. الإنفصال بين الأداء الكلي وأداء سوق العمل، ولعل مكمن الخلل في ذلك يتلخص في ما إنتهت إليه دراسة (Haq and Zaki ,2015)[16]، من أن سياسات الإقتصاد الكلي لم يكن لها تأثير مباشر في خلق فرص العمل في مصر خلال الفترة (1980-2012). كما أن غياب التنسيق بين سياسات الإقتصاد الكلي وأوضاع سوق العمل
4. عدم الإستغلال الأمثل النمو السكاني، والتعامل معه على أنه عبء ويمثل أحد التحديات التي تواجه الإقتصاد المصري، حيث يثور جدل واسع حوله. فبينما يرى فريق أن النمو السكاني عبئاً على النمو الإقتصادي ومعوقاً له، يرى فريق آخر أن النمو السكاني فرصة لا تتكرر ولفترة محدودة ويمكن إستغلالها في تحقيق قفزة في النمو الإقتصادي. وذلك فيما يعرف " بالهبة الديمغرافية "، إذ يتحول الهيكل العمري للسكان من هيكل ترتفع فيه نسبة المعالين من السكان صغار السن إلى هيكل ترتفع فيه نسبة السكان في سن العمل ، وهوما يتيح فرصة مهمة لدفع النمو إذا ما إنتهجت السياسات الكفيلة والتدابير اللازمة لإدارة هذه الفرصة وإستغلالها الإستغلال الأمثل[17].

www.mar...com

5. إنخفاض كفاءة سوق العمل وتعدد مشكلاته، وأهمها ندرة وعدم دقة البيانات الرسمية وإختلافها في كثير من الأحيان مع ما تنشره المؤسسات الدولية، فضلاً عما يعانيه سوق العمل من الجمود وعدم المرونة. فضلاً عن وجود العديد من الإختلالات، والتي يتمثل أهمصورها فيما يليالإختلال الأول، ويتمثل في عدم التوافق بين العرض والطلب من حيث الأعداد والمهارات ، مما أفرز معدلاً للبطالة تزامن مع عجز في كثير من التخصصات. الإختلال الثاني، ويكمن في الإختلال بين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية لصالح الأخيرة وخاصة الحكومية منها.
6. تراجع المستوى العام للأجور الحقيقية وعدم قيامها بدور كبير في دفع النمو الاقتصادي.
7. التضخم الركودي المزمن الذي تعانيه مصر منذ سنوات طويلة، والذي زادت حدته مع نشوب ثورة يناير 2011 ، وما تلاها من حالة عدم إستقرار اقتصادي.
8. تراجع الطلب الخارجي على العمالة المصري، خاصة في الدول العربية المجاورة ودول الخليج والعراق، بعد تنامي الصراعات بداخلها أو تحولها إلى نوع آخر من العمالة.
9. إمتداد سوق العمل غير الرسمي،وتزايد دوره خاصة في السنوات التالية لثورة الخامس والعشرين من يناير. وما تلاه من مشكلات كيفية حساب الناتج وحساب عدد العالمين به.
10. ضعف الإنفاق الحكومي، المرتبط بخلق مزيد من الوظائف سواء بشكل مباشر في الحكومة أو بشكل غير مباشر، وتخلي الدولة عن سياسة تعيين الخريجي. في الوقت الذي لم يسع القطاع الخاص كافة الداخلين الجدد في سوق العمل.

- **القسم الرابع: منهجية الدراسة .**

1/4 منهجية الدراسة.

يتم في هذا القسم قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة عبر منهج الحدود لكشف عن وجود تكامل مشترك وفق طريقة Pesaran ، وتستعمل هذه الطريقة سلاسل زمنية بغض النظر درجة تكاملها سواء من الدرجة الأولى I (1) أو من الدرجة صفر I (0) ، ويجب ألا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I (2). وتميز هذه الطريقة بقدرتها على التعامل في حالة السلاسل الزمنية قصيرة الأجل. وذلك إنطلاقاً من كونها تأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء. كما يقدم نموذج ARDL نتائج أفضل للمعلمات في الأجل الطويل. كما يسمح بتحليل العلاقة في المديين الطويل والقصير ضمن معادلة واحدة. ومن خلال طريقة Pesaran يمكن تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير ويتم تحديد فترات الإبطاء الموزعة (n) و(m) عبر معياري SIC و AIC [18] .

2/4 العرض البياني للبيانات.

يوضح الشكل رقم (1)، التذبذب الحاد للمتغيرات محل البحث (معدل نمو الاجر الحقيقي،معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة)، بين الإرتفاع والإنخفاض بين عام وآخر. كما يظهر أن معدل النمو الاقتصاد قد إرتفع عن معدل

3/4 نتائج إختبارت جذر الوحدة.

يوضح الجدول رقم (2) نتائج إختبارات السكون لمتغيري الدراسة. وتبين أن المتغير (GDPG) ساكن من الدرجة صفر I(0). أي أن السلسلة مستقرة في المستوى بمعنوية (0.0056)، وهي أقل من مستوى الخطأ (5%) ، وبالتالي رفض الفرض العدم القائل بوجود جذر وحدة للسلسلة، وقبول الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر وحدة. وأيضا بإختبار السلسلة الزمنية لمتغير البطالة UNE-R به جذر وحدة أيضا ومستوى معنوية (0.3751) وهي أكبر من 5%. وتم علاجها بأخذ الفرق الأول بدون الإتجاه والقاطع لتستقر عند مستوى معنوية (5%) وبإحتمالية (0.0000). مما يعني أن السلسلة الزمنية لمتغير UNE-R مستقر عند الفرق الأولي I (1). وتشير* إلى قبول فرضية العدم (عدم السكو Nonstationary) عند مستويات معنوية 1% و5%.

4/4 تقدير نتائج نموذج ARDL وإختبار التكامل المشترك.

يوضح الشكل رقم (2) أن نموذج (0,,2) هو النموذج الذي له أقل قيمة بحسب معيار(AIC) ، وبالتالي فهو النموذج الأفضل. وقد تم إختيار أربع فترات تباطؤ لتحديد التكامل المشترك عبر Bound test ، ووفقاً لمعايير البيانات (AIC،HQ ،SIC)، وذلك بتحديد حد أقصى أربع فترات تباطؤ زمني لكل المتغيرات، والذي يظهر قيمة F-static ، التي تساوي (4.473176) في الجدول رقم (4). وهي قيمة أعلى من الحد الأقصى عند مستويات معنوية 10% و5%. بما يعني رفض الفرد العدمي وقبول الفرض البديل القائل " بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر.

www.mar...com
المنارة للاستشارات

5/4 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM Estimation).

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغرات نموذج الدراسة إحداها متسقر في المستوى والآخر مستقر في الفرق الأول. تم إجراء Bound test ، الذي إنتهت نتائجه إلي وجود تكامل مشترك بي متغيرات الدراسة (معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة). بما يعني فض الفضر العدم، وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة توزانية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. وعليه ينبغي تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Erro Correction Model) ، والذي يمكننا من إختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والتعرف على ما إذا كانت هناك إنحرافات على المستوى قصير الأجل في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، كما أنه يتفادى المشكلات الناتجة عن الارتباط الزائف (Spurious Correlation). ويوضح الشكل رقم (4) قيمة اختبار (F) تدل على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5% ، وسرعة التكييف جاءت كما هي متوقعة حسب ما نصت عليه النظرية الاقتصادية سالبة ومعنوية واقل من الواحد الصحيح. وتشير قيمة معامل تصحيح حد الخطأ (23.-) وهذا يعني أن معدل البطالة تتعدل قيمته نحو القيم التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة معينة هي 23% سنوياً. وبعبارة أخرى، أن الإنحرافات قصية الأجل يتم تصحيحها بنسبة 23%سنويا في اتجاه العلاقة التوازنية ، وهذا يعني انه عندما ينحرف معدل البطالة خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية فإنه يتصحح بنسبة 23 % من هذا الإنحراف في الفترة (t).

ويظهر الجدول رقم (5) إختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ، بإستخدام إختبار ثبات التباين المشروط **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity** بالإنحدار الذاتي (ARCH Test) توضح إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر وذلك لأن قيمة معنوية وأكبر من 5 %. ومن المخرجات نلاحظ ان النموذج لايعاني من هذا المشكة المذكورة لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05.

ويتضح من خلال الشكل رقم (3) أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة، مما يؤكد وجود إستقرار بين متغيرات الدراسة وإنسجام في النموذج، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الإختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

6/4 تحليل نتائج النموذج.

1- قامت الدراسة بإجراء إختبار ADF لجذر الوحدة، وإتضح أن المتغير (GDPG) ساكن من الدرجة صفر(I(0 عند مستوى معنوية (5%) ، وبالتالي رفض الفرض العدم القائل بوجود جذر وحدة للسلسلة، وقبول الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر وحدة. وأيضا بإختبار السلسلة الزمنية لمتغير البطالة UNE-R وجد به جذر وحدة. وتم علاجها بأخذ الفرق الأول بدون الإتجاه والقاطع لتستقر عند مستوى معنوية (5%) وبإحتمالية (0.0000). مما يعني أن السلسلة الزمنية لمتغير UNE-R مستقر عند الفرق الأولي (1) I. ما يعني أن متيغرات الدراسة متكاملة من درجات مختلفة ولا يوجد بها متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية.

2- وقد تم إختيار أربع فترات تباطؤ لتحديد التكامل المشترك عبر Bound test ، ووفقاً لمعايير البيانات (SIC، HQ،AIC)، وذلك بتحديد حد أقصى أربع فترات تباطؤ زمني لكل المتغيرات، والذي يظهر قيمة F-static، التي تساوي (4.473176) في الجدول رقم (4). وهي قيمة أعلى من الحد الأقصى عند مستويات معنوية 10% و5%. بما يعني رفض الفرد العدمي وقبول الفرض البديل القائل " بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر.

3- جاءت معاملات تصحيح الخطأ (كما هو متوقع نظرياً) وتختلف معنوياً عن الصفر في معادلة النمو الاقتصادي والبطالة في مصر. مما يوكد على وجود بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر.

4- وأظهر إختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ، بإستخدام إختبار ثبات التباين المشروط **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity** بالإنحدار الذاتي (ARCH Test) إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر وذلك لأن قيمة معنوية وأكبر من 5 %. ومن المخرجات نلاحظ أن النموذج لايعاني من هذا المشكة المذكورة لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05. كما أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة، مما يؤكد وجود إستقرار بين متغيرات الدراسة وإنسجام في النموذج، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الإختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

www.mar...com
المنارة للاستشارات

نتائج الدراسة.

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل ظاهرة النمو بلا وظائف في مصر. وإعتمدت الدراسة في سبيل إختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها على نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ، لفحص التكامل المشترك بين متغيراتها . وبتحليل النمو الإقتصادي الذي شهدته مصر في بعض السنوات خلال الفترة (1974 – 2016)، تبين أنه نمواً لم تتوافر له قوة الدفع الكافية لتسريع وتيرته ، كما لم تتوافر له المتطلبات الضرورية لتأمين إستدامته. ولعل السبب في ذلك يكمن في الفلسفة التنموية التي إنتهجت و المستندة إلى النهج الرأسمالي، والتي طبقت وفق مبادىء الليبرالية الإقتصادية (توافق واشنطن). ويتسم الإقتصاد المصري بضعف النمو الإقتصادي وتذبذب معدلاته ، كما تبين إنكشاف الإقتصاد المصري أمام الصدمات الخارجية وإلى إتساع الفوارق بين الطبقات والعجز عن إحداث خفض مستدام في نسبة العاطلين والفقراء المهمشين، وقد أدى هذا التحالف غير الحميد لكل هذه العوامل إلى إبقاء مصر عاجزة عن الخروج من أسر التخلف والتبعية ، وكذا عدم تمكنها من الإقلاع والإنطلاق إلى آفاق النمو السريع والمستدام.

وفيما يتعلق بمعدل البطالة فقد تصاعدت خلال الفترة (1974-1990) من 5.3 %، ليسجل 9.67% في الفترة (1991-2008)، وصولا إلى متوسط 11.78% في الفترة (2009-2016). وبالرغم من أن نتائج الدراسة القياسية توصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال الفترة (1974-2016). إلا أن الاقتصاد المصري لا ينطبق عليه قانون أوكن، ويعاني من ظاهرة النمو بلا فرص عمل، ولعل ما يؤكد تزامن معدلات نمو مرتفعة مع معدلات بطالة مرتفعة وبخاصة خلال الفترة (2004-2010). ويمكن أن تعزى ظاهرة النمو بلا فرص عمل في مصر إلى الطابع الهيكلي المزمن في تكوين الناتج التي تعتمد على مصادر غير مستدامة .وإلى جانب ذلك الإنفصال بين الأداء الكلي وأداء سوق العمل. مع الدخول في مرحلة الركود التضخمي. ناهيك عن تردي مستويات التعليم وعدم إقترانها بمتطلبات سوق العمل . كما أن سوق العمل في مصر ليس سوقا تنافسياً، ولا توجد به مؤسسات ذات تأثير قوية فاعل.

قائمة المراجع.

- العيد، جلال شيخ وبهدي، عيسى ،(2012)، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفسلطينية للفترة (1996-2011)، مجلة الباحث، العدد11،الجزئر،2012.
- دحماني محمد إدريوش،(2013)، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر،، ص ص122و123.
- عماد الدين المصبح،(2011)، العلاقة بين البطالة والنمو الإقتصادي في سورية : دراسة تطبيقية لقانون أوكن، جامعة دمشق، نوفمبر.
- نجلاء الأهواني،(2009)، التشغيل في مصر بين آثار الأزمة العالمية والإختلالات الهيكلية، آراء في السياسة الإقتصادية، العدد 23، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، القاهرة، أغسطس.
- نجلاء الأهواني ونهال المغربل،(2008)، كثافة التشغيل في نمو الإقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، ورقة عمل رقم 130، القاهرة، مارس.
- مجدي الشوربجي،(2009)، أثر النمو الإقتصادي على العمالة في الإقتصاد المصري ، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السادس ، جامعة الشلف ، الجزائر.
- عماد الدين أحمد الموسى والمرعي ، محمد عبد الكريم المرعي،(2014)، العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية، جامعة القصيم، ديسمبر. متاح على https://www.researchgate.net/publication/270157139.
- خيفة ، محمد ناجي حسن،(2006)،البطالة والنمو الاقتصادي في مصر، كلية الإدراة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا،القاهرة،2006.
- معهد التخطيط القومي،(2003)، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر والنظرلي وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (167)، القاهرة، يوليو، 2003،ص7.

www.mar...com

- معهد التخطيط اقومي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (167)، القاهرة، يوليو،2003،ص ص34و35
- زكي، رمزي، (1998)، الإقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عالم المعرفة ،عدد رقم 226 ،أكتوبر، الكويت.
- مختار فيصل،(2007)، العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي ،تركيا.
- ساموبلسون، بول ونورد هاوس، وليام،(2006)، الإقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، مراجعة د أسامة الدباغ ،الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة عشر، عمان.
- فوزي، سميحة، (2002)، سياسات الإستثمار ومشكلة البطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، ورقة عمل رقم 68، القاهرة.
- نصار، هبه أحمد و عبد المولى، سمية أحمد على (2007)، النمو السكاني في مصر وتحديات سوق العمل، مجلة مصرالمعاصرة، العدد 485، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، يناير .
- وزارة المالية،(2016)، التقرير المالي الشهري، المجلد 12 ، العدد2، ديسمبر .
- بيانات البنك الدولي متاح على الرابط التالي:

المراجع باللغة الأجنبية .

- Abou Hamia, Mohamad A. (2016) : Jobless growth: empirical evidences from the Middle East and North Africa region, Journal for Labour Market Research, ISSN 2510-5027, Vol. 49, Iss. 3,
- Aggarwal, Suresh Chand and Change, tructural, (2012), Jobless Growth and 'Informalization' of Labor: Challenges in Post Globalized India, Department of Business Economics, University of Delhi,.
- Haider, Azad,(2011), Sectoral Analysis of Employment Demand (Jobless growth) in Pakistan, Department of Economics , Saint Mary,s University, Canda.
- Haq, Tariq and Zaki, Chahir,(2015), Macroeconomic policy for employment creation in Egypt : Past experience and Future prospects, Employment Policy Department EMPLOYMENT,Working Paper No 196 , ILO, Geneva.
- Hassan, Mohamed and Sassanpour, Cyrus, (2008) Labour Market Pressures in Egypt: Why is the Unemployment Rate Stubbornly High? , Journal of Development and Economic Policies, Volume 10, No 2, July.
- MÁTÉ, DOMICIÁN, (2010), A Theoretical and Growth Accounting Approach of Jobless Growth, PERIODICA OECONOMICA, OCTOBER.
- Mohan, N. Chandra, (2014), UNEMPLOYMENT IN AN ERA OF JOBLESS GROWTH, Institute for Studies in Industrial Development, working paper no159, January.
- Moosa, A, Imad. (2008), "Economic Growth and Unemployment In Arab Countries: Is Okun's Law Valid?" International Conference on "The Unemployment Crisis in the Arab Countries" (17-18 March 2008, Cairo- Egypt), Arab Planning Institute (Kuwait).
- Nassar, Heba, (2011), Growth, employment policies and economic linkages: Egypt. International Labour Office, Employment Sector, Employment Policy Department, working paper, No 85, ILO – Geneva
- Wolnicki, iron and Kwiatkowski, Eugeniusz Ryszard Piasecki, (2006) "Jobless growth: a new challenge for the transition economy of Poland", International Journal of Social Economics, Vol. 33, Issue3.

www.mar...com

ملحق الدراسة

أولا : الأشكال البيانية.

شكل رقم (1): العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في مصر خلال الفترة (1974-2016)

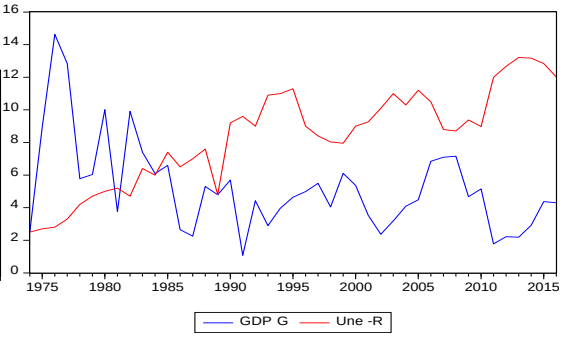

شكل رقم (2): إختبار المفاضلة بين فترات الإبطاء.

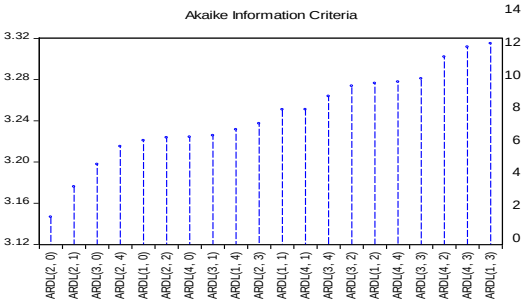

المصدر: إعداد الباحثين بإستخدام برنامج إفيوز 9.

شكل رقم (3) إختبار الإستقرار الهيكلي

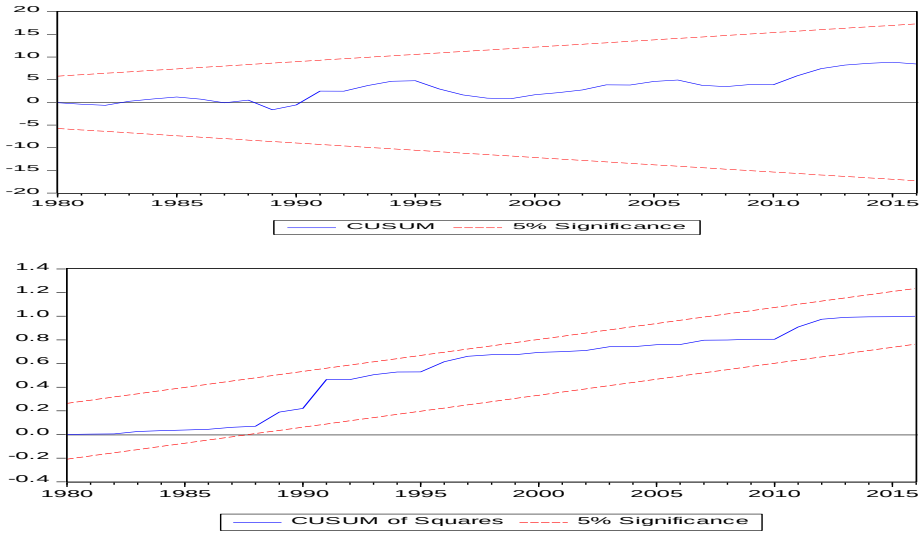

المصدر: إعداد الباحثين بإستخدام برنامج Eviews 9

ثانياً : الجداول.

جدول رقم (1):نتائج إختبار جذر الوحدة بإستخدام ديكي فولر الموسع

المتغير	فترة التباطؤ	قيمة إحصائية ADF المحسوبة	قيمة P-value	التعليق
Ln GDPG	0	-3.758725	0.0065	السلسلة Ln GDPG ساكنة.
Ln UNE-R	0	-1.800769	0.3751*	السلسلة Ln UNE-R غير ساكنة
Ln UNE-R	0	-8.025497	000000	الفرق الأولي للسلسلة Ln UNE-R ساكنة.

المصدر: إعداد الباحثين بإستخدام برنامج Eviews 9

جدول رقم (2) نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الخطأ المعياري	إحصائية t	الإحتمال prob
UNE-R(-1)*	-0.230625	0.075564	-3.052036	0.0042
$GDP - G$ **	-0.219740	0.080163	-2.741149	0.0094
D(UNE R(-1))	-0.286684	0.146116	-1.962028	0.0573
Constant	3.375461	0.960323	3.514922	0.0012
R^2	0.109089		DW	1.481018
* F-static	1.510177			0.2279

* نتائج اختبار ثبات التباين.

www.mar...com
المنارة للاستشارات

جدول رقم (3) نتائج إختبار الحدود لتكامل المشترك Bound test

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية 10%	مستوى المعنوية 5%	مستوى المعنوية 2.5%	مستوى المعنوية 1%
	الحد الأدنى I(O)	3.02	3.62	4.18	4.94ذ
(4.473176)	الحد الأعلى I(1)	3.51	4.16	4.76	5.58

المصدر: إعداد الباحثين بإستخدام برنامج Eviews 9

جدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Erro Correction Model)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(UNE__R)
Selected Model: ARDL(2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/24/17 Time: 18:22
Sample: 1974 2016
Included observations: 41

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNE__R(-1))	-0.286684	0.136538	-2.099661	0.0426
CointEq(-1)*	-0.230625	0.061321	-3.760973	0.0006

R-squared	0.273424	Mean dependent var	0.227073
Adjusted R-squared	0.254794	S.D. dependent var	1.243763
S.E. of regression	1.073682	Akaike info criterion	3.027616
Sum squared resid	44.95895	Schwarz criterion	3.111205
Log likelihood	-60.06612	Hannan-Quinn criter.	3.058054
Durbin-Watson stat	2.032083		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.473178	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحثين بإستخدام برنامج Eviews 9

جدول رقم (5) نتائج إختبار عددم ثبات تباين حد الخطأ للنموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.510177	Prob. F(3,37)	0.2279
Obs*R-squared	4.472655	Prob. Chi-Square(3)	0.2147
Scaled explained SS	5.681600	Prob. Chi-Square(3)	0.1282

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/24/17 Time: 18:14
Sample: 1976 2016
Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.779318	1.676488	2.254306	0.0302
UNE R(-1)	-0.540703	0.284306	-1.901834	0.0650
UNE R(-2)	0.379351	0.255083	1.487168	0.1454
GDP_G	-0.237409	0.139945	-1.696437	0.0982

R-squared	0.109089	Mean dependent var	1.096560
Adjusted R-squared	0.036853	S.D. dependent var	1.960848
S.E. of regression	1.924377	Akaike info criterion	4.239550
Sum squared resid	137.0194	Schwarz criterion	4.406728
Log likelihood	-82.91077	Hannan-Quinn criter.	4.300427
F-statistic	1.510177	Durbin-Watson stat	1.481018
Prob(F-statistic)	0.227920		

المصدر: إعداد الباحثين بإستخدام برنامج Eviews 9

www.mar...com
المنارة للاستشارات

الهوامش والإحالات:

[1] يرجع قانون أوكن نسبة إلى " أرثر أوكن " الذي قام بدراسة حول مجموعة من المتغيرات الإقتصادية بالتطبيق على الإقتصاد الامريكي خلال الفترة (1947-1960)، موضحا ان إرتفاع البطالة بنقطة إضافية واحدة (1%) يصاحبه إنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ثلاث نقاط (3%). ويعبر القانون عن الإنحرافات في نمو الناتج حول إتجاهه والتغيرات في معدل البطالة حول معدلها الطبيعي.

[2] دحماني محمد إدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر،2013، ص ص122و123.

[3] TARRON KHEmRAJ, JEff mADRicK and WiLLi SEmmLER, OKUN'S LAW AND JOBLESS GROWTH, Schwartz Center for Economic Policy Analysis, New York,2006,p3.

[4] فرج بن ناوي العنزي، العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة في بعض الدول العربية، تجارة الرياض، الرياض، ديسمبر ،2017. http://alriyadhtrading.com/show_content_sub.php?CUV=44&Model=M&SubModel=47&ID=1236&ShowAll=On[تاريخ الإطلاع Tv

[5] معهد التخطيط القومي،العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر والنظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (167)، القاهرة، يوليو، 2003،ص7.

[6] رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة ،عدد رقم 226 ،أكتوبر، الكويت،1998،ص27.

[7] بول ساموبلسون ووليام نورد هاوس ، الإقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، مراجعة د أسامة الدباغ ،الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة عشر، عمان،2006، ص585.

[8] مختار فيصل، وعماد الدين المصبح، مرجع سابق، ص7.

[9] DOMICIÁN MÁTÉ, A Theoretical and Growth Accounting Approach of Jobless Growth, PERIODICA OECONOMICA, OCTOBER, 2010, p3.

[10] معهد التخطيط اقومي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (167)، القاهرة، يوليو،2003،ص ص34و35

[11] نفس المرجع، ص37.

[12] وزارة المالية ، التقرير المالي الشهري، المجلد 12 ، العدد2، ديسمبر ، 2016، ص23.

[13] سميحة فوزي، سياسات الإستثمار ومشكلة البطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، ورقة عمل رقم 68، القاهرة،2002 .

[14] ، ويرجع هذا السبب بالأحري إلى ما يطلق عليه " مؤشر الكثافة التشغيلية للنمو الإقتصادي " ومؤشر "مرونة التشغيل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ". وفي هذا الصدد فإن قضية محتوى التشغيل في النمو تكتسب أهمية خاصة في الإقتصاد المصري ، شأنها في ذلك شأن غالبية الدول النامية ذات الوفرة في الأيدي العاملة

[15] نجلاء الأهواني ونهال المغربل ، كثافة التشغيل في نمو الإقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية ، ورقة عمل رقم 130، القاهرة ، مارس ،2008، ص15.

[16] Tariq Haq and Chahir Zaki, Macroeconomic policy for employment creation in Egypt: Past experience and Future prospects, Employment Policy Department EMPLOYMENT,Working Paper No 196 , ILO, Geneva, 2015, p 26.

[17] هبة أحمد نصار وسمية أحمد على عبد المولى ، النمو السكاني في مصر وتحديات سوق العمل ، مجلة مصرالمعاصرة ، العدد 485، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، يناير ، 2007، ص23.

[18] دحماني محمد إدريوش، مجع سابق، ص ص 158و159.

www.mar...com